

## دراسات

### تشكل الدولة وإمكانات الديمقراطية في فلسطين

أمل جمال\*

في العشرين من أيار/ مايو 1997، الساعة الحادية عشرة ليلاً، رنّ جرس الهاتف في بيت داود كُتّاب، صحفي فلسطيني معروف جداً، وحائز جائزة حرية الصحافة الدولية لسنة 1996. وكان المتحدث ضابط شرطة، دعا كُتّاب إلى مركز الشرطة في رام الله. لم يعد كُتّاب إلى بيته تلك الليلة. وفي اليوم التالي، نفت الشرطة الفلسطينية احتجازه سواء لوسائل الإعلام، أو لمنظمة العفو الدولية. ويملك داود كُتّاب، الذي يرأس مركز الاتصالات الحديثة في جامعة القدس، ستوديو تلفزة مستقلاً كان يبث جلسات المجلس التشريعي الفلسطيني، الذي أنشئ في منطقة الحكم الذاتي بعد اتفاق أوسلو. وكان كُتّاب يوم الثلاثاء، 19 أيار/ مايو، غطى جلسة المجلس التشريعي، حيث نقل في بثٍّ مباشر نقداً شديداً لما يدعى من فساد في السلطة الفلسطينية. والظاهر أن ذلك كان الدافع الرئيس وراء اعتقاله. إذ لم تكن السلطة الفلسطينية ترغب في السماح لتلك الدعاوى بالتسرب إلى الصحافة. وهذه ليست قضية استثنائية، واحتجاز كُتّاب ليس قضية شخص واحد. فالقاء القبض على الصحفيين، وإغلاق الصحف، وتهديد المحررين، كل هذا أصبح قاعدة ثابتة في مناطق السلطة الفلسطينية. وتكشف قضية كُتّاب الأساليب التي يحاول قادة السلطة الفلسطينية من خلالها إسكات المجلس التشريعي، كما أنها توحى بأن السلطة الفلسطينية تخشى النقد العلني، وخصوصاً عندما يُنقل الفساد الذي يمارسه عدد من موظفيها إلى الجمهور في بثٍّ مباشر.

وتوضح هذه القضية مسألتين رئيسيتين تتعلقان بمستقبل الشعب الفلسطيني. فمن جهة، تعكس قضية كُتّاب إسكات المجلس التشريعي الفلسطيني من قبل الجناح التنفيذي للسلطة الفلسطينية. وهي، من جهة أخرى، إجراء تحذيري واضح ضد

---

\* مدرّس في قسم العلوم السياسية في جامعة تل أبيب.

صحافي بارز لردع آخرين. ويثير هذا الحادث أسئلة تتصل بالعلاقة بين السلطة الفلسطينية ووسائل الإعلام المحلية. وفي النطاق الأوسع، فإنه يتعلق بالموقف من المشاركة العامة والديمقراطية في الدولة الفلسطينية العتيدة.

وتحاول هذه الدراسة الإجابة عن بعض الأسئلة المتعلقة بإمكانات الديمقراطية في الدولة الفلسطينية الناشئة. فالسلطة الفلسطينية لا تزال في مراحل تكوينها. فالقواعد السياسية وأشكال المؤسسة التي تُرسي في هذه المرحلة سترافق المجتمع الفلسطيني في المستقبل، وسيكون لها تأثير في خاصية الدولة الفلسطينية! وقد يمكننا، من خلال تفحص الأنماط الناشئة عن العلاقة بين السلطة الفلسطينية ووسائل الإعلام الفلسطينية المحلية، تقويم المسارات الجارية التي ستؤثر في طبيعة النظام السياسي الناشئ في فلسطين.

إن الأبعاد العربية للسياسة الفلسطينية تجعل من هذه المسألة قضية حاسمة، إذ إن الاستبداد السياسي سائد في الحياة السياسية العربية. فهل الفلسطينيون على وشك أن يكرروا التجربة العربية؟ إن أوضاع الفلسطينيين الخاصة وبالتحديد تراثهم في المقاومة، تجعل استقصاء هذه الحالة مثيراً للاهتمام. فتفحص إعادة البناء الوطني الممركزة، من جهة، واللبلة المرافقة للمسار، من جهة أخرى، قد يكشفان الصعوبات التي تواجه العمل الديمقراطي في المجتمع الفلسطيني، حيث المسار الفلسطيني لتشكّل الدولة يتم في وضع من التبعية وإنهاء الاستعمار. وهذا الوضع يحد من سيادة السلطة الفلسطينية ويشلّ فعاليتها القضائية، إذ هناك ضغوط إسرائيلية واضحة على السلطة الفلسطينية لضبط المعارضة، وخصوصاً الرافضين لاتفاقات السلام.

ووسائل الإعلام، شأنها شأن الميادين الثقافية الأوسع، هي مجالات يجري فيها النزاع بشأن أشكال متنوعة من الهيمنة. فهي نوع من ساحة معركة، يتنافس فيها لاعبون اجتماعيون متعددون فيما يتعلق بتحديد خاصية المجتمع كله! ومن المهم تحديد موقع ساحة المعركة في المسار الأوسع من تشكل الدولة. ولهذا الغرض نحتاج إلى بعض الملاحظات النظرية التي سأطرق إليها الآن.

## تشكل الدولة ومسألة الحيز العام في الشرق الأوسط

لقد تميز تشكل الدولة في أوروبا الغربية بأنه عملية مركزة السلطة، حيث يغلب إشراف ورقابة جماعة من البشر على أخرى داخل حدود جغرافية معينة.<sup>١</sup> وتستند هذه العملية إلى السلطة الإدارية التي تشير إلى تراكم المعلومات ووضع قواعد معينة ومقبولة للعمل، بما في ذلك القدرة على الردع.<sup>٢</sup> وهناك جانب مهم آخر من العملية هو التمييز، أي الفصل بين الدولة والدين من جهة، وبين الدولة والمجتمع المدني من جهة أخرى.<sup>٣</sup> وهذا الفصل "يعبر عن اعتراف الدولة بأن للأفراد الخاضعين لسلطتها أيضاً قدرات ومصالح من طبيعة غير سياسية، يمكنهم التعبير عنها وممارستها بصورة مستقلة، وعن التزامها بتنظيم وتكريس النشاطات الخاصة الناجمة، بصورة عامة ومجردة فقط."<sup>٤</sup> وتفرق عملية التمييز بين "منطق النظامين السياسي والاقتصادي، اللذين يضبطهما على التوالي السلطة الإدارية والمال، وبين عالم الحياة في الأحياء العامة المنظمة ذاتياً، والقائمة على التضامن والتواصل."<sup>٥</sup> وهناك توتر مستمر بين المنطق التوسعي للاقتصاد السياسي، والذي تنسقه تلك النخب التي تهيمن على الدولة، وبين الأحياء العامة المنظمة ذاتياً، والتي تشكل المجتمع المدني. وكان ضبط هذا التوتر من خلال القانون الدستوري إحدى الطرف لضمان حرية التداول ومشاركة الجمهور في تقرير طبيعة نظامه السياسي. لكن، بما أن القانون الدستوري لا يضمن وحده المشاركة الديمقراطية، فإن وجود أحياء عامة تجري فيها المداولات الحرة، أصبح قيمة في حد ذاته عززت الديمقراطية. إلا أن هذه العملية من تشكل الدولة ليست عامة.

في دراسة حديثة عن الدولة العربية، قال علامة عربي بارز: "الدولة العربية ليست تطوراً طبيعياً لتاريخها الاجتماعي - الاقتصادي الخاص، أو لتراثها الثقافي والفكري الخاص."<sup>٦</sup> فهي تنقصها قوة البنية التحتية التي تمكنها من اختراق المجتمع، وتنقصها السيطرة الأيديولوجية التي تمكن النخب السياسية من إنشاء شرعيتها. ويستند هذا التحليل للدولة العربية إلى التمييز الذي وضعه جاكسون وروزبرغ بين المفهوم القانون والقضائي للدولة، وبين مفهومها الاجتماعي والتجريبي.<sup>٧</sup> وبينما

برزت الدول في الغرب ككيانات سياسية وعسكرية واجتماعية أولاً، ومن ثم حاولت أن تحصل على الاعتراف القانوني بوجودها من خلال التنافس والحرب، فإن دول العالم الثالث، كجزء من الموروث الكولونيالي، برزت ككيانات حاكمة قبل أن تطورت عوامل التنظيم الاجتماعي. وقد أدت هذه العملية إلى أزمة الشرعنة في العالم العربي، حيث يُطعن في سلطة الدولة<sup>\*</sup>.

إن حجم الجهاز البيروقراطي الإداري في المجتمعات الكولونيالية سابقاً كان متضخماً جداً، وذلك خدمة لمصالح القوة المسيطرة. ونتيجة ذلك، فإن دول ما بعد الكولونيالية متخلفة في نواح معينة، وزائدة النمو في نواح أخرى<sup>\*</sup>. ويتجلى هذا بوضوح شديد في الأجهزة الإدارية الحكومية المتطورة جداً، وخصوصاً القوات المسلحة، قياساً بضعف المجتمع المدني<sup>\*</sup>. وقد طوّرت دول ما بعد الكولونيالية كماً كبيراً من "الاستقلال الذاتي النسبي" إزاء القوى الاقتصادية والاجتماعية المحلية. فالنخب الاجتماعية التي تسيطر على الدولة منخرطة، بصورة مكثفة، في عمليات التراكم الاقتصادي، وهي تسعى للحفاظ على هيمنتها من خلال الإشراف والإكراه والقوة التأديبية<sup>\*</sup>. ويتجاوز مسار تشكّل الدولة النظام القانوني إلى المسار التحضيري، حيث يوضع نظام خلقي واضح<sup>\*</sup>. وترفع القيم الوطنية إلى الذرى، وتصبح أداة فاعلة في ازدياد "القوة الطاغية" للنخب المهيمنة.

إلاّ إنه في أغلبية الدول الاستبدادية، لم تنجح جماعة واحدة في الوصول إلى الهيمنة الكاملة، وبرزت سبل شعبية حيث مورست حرية التعبير<sup>\*</sup>. كما أن نهوض عدة أحياء عامة منظمة ذاتياً، تتحدى حكم الدولة وتسعى لجعلها خاضعة للمحاسبة، أمر أساسي للديمقراطية<sup>\*</sup>. والحيز العام هو مساحة حيث دفع المعلومات التي توفرها الأصوات المتعددة يترك أثراً في الدولة ويؤثر في سياستها. وهو ينشأ "عندما وحيثما ينخرط جميع المتأثرين بقواعد العمل الاجتماعي والسياسي العامة في خطاب عملي، يقوم صحتها<sup>\*</sup>. ونتيجة ذلك، قد يكون هناك أكثر من حيز عام، الأمر الذي يتوقف على الحوارات العامة في المجتمع. وتتضمن الأحياء العامة أبعاداً إجرائية وجوهرية أيضاً. أمّا للبرلة فتشمل، ضمن أشياء أخرى، نشوء وازدياد مداولات شعبية مستقلة بين أعضاء المجتمع الذين يسعون للتأثير في السياسة العامة. ومأسسة نتائج هذه المداولات في إجراءات واضحة من الشرعنة، هي أحد أبعاد العمل الديمقراطي<sup>\*</sup>.

لكن المداولات الشعبية لا يمكن أن تجري وجهاً لوجه في المجتمع الحديث، وإنما يجب أن تتم بواسطة وسائل الإعلام الجماهيري<sup>ك</sup>. فهذه الوسائل تساعد الخبراء بالسياسة، لا في التواصل فيما بينهم فحسب، بل أيضاً "في جمع أفضل المعلومات والأفكار المتوفرة عن السياسة العامة وتداولها ونشرها، بأساليب يمكن لعدد كثير من المواطنين العاديين المستمعين الوصول إليها<sup>ك</sup>. وتشكل وسائل الإعلام الجماهيري لاعباً مركزياً في العملية الديمقراطية، لكن ليس لاعباً حياً. إذ إن في إمكان وسائل الإعلام، من خلال استخدام موارد ملموسة وغير ملموسة، أن تحول التفاعل مع المجتمع إلى شكل من الهيمنة<sup>ك</sup>.

إن أيّ تفحص جدي للعلاقة بين الدولة ووسائل الإعلام يجب أن يوضع في سياقه التاريخي والسياسي. فالفلسطينيون لا يملكون دولة بعد. وهم لا يزالون في مرحلة النضال من أجل الاستقلال. ولذلك، فموقع وسائل الإعلام يجب أن يُفحص في سياق الأزمات<sup>ك</sup>. وفي وضع الأزمة، يقبل الناس العاملون في وسائل الإعلام، "استناداً إلى تماثل فعلي مع الواجبات الوطنية أو إلى الإكراه... دعوات النظام إلى المساهمة في الجهود الجماعية ومساعدته في تجنيد الجمهور". إن "نموذج وسائل الإعلام التطويري" الذي طوّره كاسبي وليمور يساعد في وضع العلاقة بين السلطة الفلسطينية ووسائل الإعلام المحلية في سياقها. وأهم ميزات هذا النموذج هي:

1- على وسائل الإعلام الجماهيري أن تتحمل واجبات إيجابية تلبي معايير السياسة الوطنية.

2- في الإمكان تحديد حرية الصحافة وفقاً لأولويات الدولة الاقتصادية وحاجات المجتمع المتطورة.

3- على وسائل الإعلام الجماهيري أن تعطي اللغة والثقافة الوطنيتين الأولوية.

4- على وسائل الإعلام الجماهيري أن تؤكد علاقة الدولة بالدول النامية الأخرى في جوارها، جغرافياً وثقافياً وسياسياً.

5- إن لدى الصحافة مسؤوليات وحرية في عملية جمع المعلومات وتوزيعها.

6- من أجل ضمان الحاجات التنموية، تحتفظ الدولة بحقها في التدخل في عمل وسائل الإعلام أو في وضع الإعلام أو في وضع حدود له (التشديد للكاتب).

ويقدم كاسبي وليمور توضيحاً لهذا النموذج في الصفحة الإسرائيلية التي ساهمت في النضال القومي - الصهيوني<sup>ك</sup>. فهل يواجه الفلسطينيون تجربة مماثلة، حيث تتحول وسائل الإعلام إلى أداة لـ "تلفيق القبول"، وعليها "أن تغرس في الأذهان وتحمي جدول الأعمال الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للجماعات ذات الامتيازات التي تهيمن على المجتمع الداخلي وعلى الدولة؟" أم أن هناك اتجاهات واضحة للعمل الديمقراطي تقود إلى قيام أول دولة ديمقراطية؟

### وسائل الإعلام الفلسطينية

#### تحت الاحتلال

إن أية معالجة لوسائل الإعلام الفلسطينية يجب أن تأخذ في الاعتبار وضعها قبل إنشاء السلطة الفلسطينية سنة 1994. فقد مرت وسائل الإعلام في فترتين حتى تلك السنة. وكانت الفترة الأولى منذ سنة 1964، سنة تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية (م. ت. ف.)، حتى سنة 1972، عندما ظهر الكثير من منشورات المنظمة. وخلال هذه الفترة، اعتُبر الكفاح المسلح هامشياً، وكانت وسائل الإعلام ضعيفة ومحصورة الانتشار. وبعد حرب 1967، ومن ثمّ الحرب الأهلية في الأردن، بدأت م. ت. ف. تولي اهتماماً أكبر لبناء شبكات دبلوماسية في دول متعددة. وقد عزّزت نتائج حرب 1973 بين إسرائيل والدول العربية قوة المعتدلين داخل م. ت. ف.، الذين فضلوا مواجهة دبلوماسية مع إسرائيل على الاستمرار في استراتيجيا الكفاح المسلح. وفي هذه المرحلة، بدأت وسائل الإعلام تؤدي دوراً حاسماً أكثر من الاستراتيجية الفلسطينية.

وقد أدّى التغير في استراتيجية م. ت. ف. إلى تغييرات في سياستها تجاه المناطق المحتلة. وبدأت م. ت. ف. تحشد السكان الفلسطينيين للنضال ضد إسرائيل. وفي سنة 1972، بدأت صحيفتان يوميتان جديدتان ("الفجر" و"الشعب") بالظهور في القدس الشرقية، وكانتا توزعان في المناطق المحتلة. وكان محررا هاتين الصحيفتين نشيطين وطنيين ينتميان إلى "فتح"، المجموعة المهيمنة في م. ت. ف. وقد عرّضت الصحيفتان الجمهور لخطاب وطني ونافستا صحيفة "القدس"، التي كانت الصحيفة

الوحيدة الموزعة في تلك المناطق إلى حينه. وكانت صحيفة "القدس" مشروعاً خاصاً تأسس سنة 1968، وعكست في حينه مصالح النظام الأردني<sup>\*</sup>. وقد هدفت الصحيفتان الجديدتان إلى تطبيق قرارات الدورة الحادية عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، وإلى تمكين م.ت.ف. من اختراق المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة. ولذلك، لم تكن الصحيفتان مستقلتين لكنهما سعتا لتأهيل السكان الفلسطينيين اجتماعياً وتحسين حظ م.ت.ف. في كسب تأييدهم<sup>\*</sup>. وكذلك أصبح الصحفيون العاملون فيهما ناشرين لأفكار م.ت.ف. السياسية. لكن العلاقة بين م.ت.ف. والفلسطينيين في الضفة والقطاع لم تكن علاقة توافق منسجم. فقد كان في هاتين المنطقتين جماعات سياسية لا توافق على استراتيجيا م.ت.ف. ومع ذلك، فإن التوق إلى تقرير المصير والاستقلال السياسي، جعل الولاء لـ م.ت.ف. عامة، ولـ "فتح" خاصة، معياراً مركزياً للنجاح. وقد انقسمت الصحافة في الضفة الغربية وقطاع غزة بين مؤيدي م.ت.ف. والآخرين. وهذا التمايز عكس واجبات الصحف المحلية تجاه النضال الوطني والتزامها به. وبناء عليه، فإن الصحفيين والمحررين لم يكسبوا مواقعهم على أساس معيار مهني عام، وإنما بالأحرى وفقاً للانتماء السياسي<sup>\*</sup>.

لكن المسرح في المناطق المحتلة لم يترك للصحف الموالية للأردن أو لـ م.ت.ف. فقد بدأت تظهر صحف أسبوعية وصحف يومية في أواخر السبعينات، مثلت إما حركات سياسية يسارية، مثل صحيفة "الميثاق" التي اتهمتها السلطات الإسرائيلية بأنها تمثل الخط السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وإما الحركة الإسلامية الناشئة، مثل صحيفة "هدى الإسلام". وكانت هذه الصحف مستقلة عن تأثير م.ت.ف.، وساعدت في تأسيس مساحة علنية للجدل. لكن السلطات الإسرائيلية أخضعت هذه الصحف لرقابة شديدة، الأمر الذي حدّ من حرية الصحافة وحال دون نقاش عام، حرّ ومفتوح. كما أغلقت الرقابة العسكرية الإسرائيلية صحفاً، واعتقلت صحفيين وأبعدت بعضهم بناء على اتهامات تتعلق بأنظمة الطوارئ. واضطرت الصحف في المناطق المحتلة إلى خفض تبيان الآراء السياسية وإلى نقل الأخبار التي نشرت سابقاً في الصحف الإسرائيلية والأجنبية. وفي ظل هذه الأوضاع، كانت المسألة الأكثر إلحاحاً وضغطاً، والتي استحوذت على اهتمام الصحافة الفلسطينية، هي عرض مشكلة السكان أمام المجتمع الدولي. وركزت أغلبية وكالات الصحافة الفلسطينية في المناطق

المحتلة على التواصل مع جمهور مستمعين خارجي، مثل م.ت.ف. والدول العربية والمجتمع الدولي<sup>٨</sup>.

### السلطة الفلسطينية والعقد الاجتماعي الجديد

شكل توقيع اتفاق أوسلو وإقامة السلطة الفلسطينية معلماً من التغيير الرئيسي في مظهر وسائل الإعلام الفلسطينية. وقد ترك هذا التغيير أثره في جميع صحف م.ت.ف.، الأسبوعية والدورية. إذ إن المنظمة، التي وظفت الجزء الأكبر من مجهودها الإعلامي في تجنيد المجتمع الفلسطيني للصراع ضد إسرائيل، كان عليها أن تغير سياستها في إثر اتفاق أوسلو. وقد جرى الإحساس برياح التغيير في سياسات م.ت.ف. الإعلامية قبل عدة أشهر من توقيع الاتفاق. ويتضح هذا التغيير من خلال إغلاق الذراع الإعلامية الرئيسية لـ م.ت.ف.، "فلسطين الثورة"، التي كان ينشرها مركز إعلام م.ت.ف.، وإغلاق "شؤون فلسطينية" الشهرية، التي كان يصدرها مركز الأبحاث التابع لـ م.ت.ف. وإضافة إلى ذلك، أوقفت م.ت.ف. دعمها المالي لصحيفتي "الفجر" و"الشعب"، الأمر الذي أدى في النهاية إلى إغلاقهما. وقد أدت أزمة م.ت.ف. المالية بعد حرب الخليج الثانية إلى إغلاق صحف وأسبوعيات أخرى، مثل "البيادر السياسي"، التي كانت مشروعاً خاصاً، لكنها عبّرت عن الآراء السياسية للفصيل الرئيسي في م.ت.ف.، "فتح".

إن المثير للاهتمام في هذه الموجة من إغلاق الصحف هو ردة فعل القارئ الفلسطيني. فإغلاق صحف "الفجر" و"الشعب" و"البيادر السياسي" مرّ من دون ردة فعل ملحوظة من قبل الشارع الفلسطيني. وقد عكست ردة الفعل الهادئة هذه عدم الاكتراث، بسبب طبيعة هذه الصحف المصطنعة، من جهة. إلا إنها، من جهة أخرى، عكست أيضاً الاستعداد النفسي لدى الجمهور الفلسطيني في المناطق المحتلة لتقبل مرحلة جديدة من الأمل بتسوية سياسية عبر المفاوضات السلمية في واشنطن بعد ستة أعوام من الانتفاضة. وظهر هذا الاستعداد في المزاج الشعبي للعيان بعد إقامة السلطة الفلسطينية وظهور صحيفتين جديدتين في المناطق الواقعة تحت سيطرتها<sup>٩</sup>. فقد أدخل

موظفان في السلطة الوطنية صحيفتين مختلفتين إلى السوق الفلسطينية، يرمز اسماهما، أكثر من أي شيء آخر، إلى الأمل الفلسطيني بحل سلمي في المنطقة. وظهرت الصحيفة الأولى في غزة باسم "الحياة الجديدة"، وحلت محل الأسبوعية الرسمية "فلسطين الثورة"، ووضعت توقعات مختلفة للجمهور الفلسطيني. ويتضح مثال آخر لهذا التحول في المفهوم الرسمي للواقع الجديد من خلال إغلاق صحيفة "الفجر" اليومية، وتأسيس صحيفة جديدة (على يد نشطاء السلطة الفلسطينية) اسمها "الأيام". وقد عكس تغيير الأسماء الانتقال من فترة في حياة نخبة م. ت. ف. إلى أخرى، ومحاولة لإعادة توجيه وصوغ الرأي العام بما يلائم الفترة الجديدة. فالمزاج الشاب الطازج والباعث على التجدد، الذي عبّرت عنه "الفجر"، أخلى مكانه لـ "الأيام" الأكثر استقراراً واستمراراً ودواماً. وفي إشارة قصيرة إلى هذا التغيير، يقول الصحافي الفلسطيني عبد السلام الريماوي:

على اللغة والموضوع أن يكفيا نفسيهما مع المكان والزمان المثقلين بالسياسة. فالظروف الغريبة التي قادت "الإرهابيين" إلى العودة إلى وطنهم والدخول في حوار مع "العدو الصهيوني"، فرضت تحولاً موازياً في المفاهيم والقيم، بعيداً عن التحشيد والتنافس. كان على اللغة والمواضيع أن تتكيف مع الواقع الجديد. وقد قاد ذلك إلى شكل جديد من الصحافة، حيث لا يسمع صدى الطلقات، وحيث يجري إحلال السلام محل الصراع، ويصبح العدو شريكاً.

إن السؤال الذي يطرحه المرء في هذا السياق هو: هل كان التغيير في اللغة والموضوعات يعكس تغيراً في دور وموقع وسائل الإعلام الفلسطينية، نتيجة إقامة جيوب فلسطينية ذات حكم ذاتي، تسيطر عليها السلطة الفلسطينية؟ هذا هو السؤال الذي سأتناوله الآن. إن عودة م. ت. ف. إلى المناطق المحتلة بعد أوسلو، وإقامة السلطة الفلسطينية، قادت إلى تطوير إدارة شبيهة بالدولة. فمؤسسات السلطة الفلسطينية التي أنشئت وفقاً لاتفاق القاهرة، سيطر عليها موظفون م. ت. ف. بصورة رئيسية. وقد أعطيت المواقع الحساسة في السلطة الفلسطينية لأناس موالين شخصياً لعرفات، على الرغم من حقيقة وجود شك في أوراق اعتمادهم الشخصية وسلوكهم العام. كما أنشئ الكثير من دوائر السلطة الفلسطينية ومؤسساتها ومناصبها من دون إعداد، وهناك علامة استفهام بشأن الجدوى منها. وفوق ذلك، فالمحسوبية ومحاباة الأقارب أسست لثقافة

بيروقراطية وفلسفة حكم قائمتين على الموالات، وتنقصهما أشكال المحاسبة الشفافة والاعتراض. ونشطاء فتح المفضلون، الذين حصلوا على نصيب الأسد في السلطة الفلسطينية، و"العائدون"، قد أوجدوا جيوباً سلطوية وأنشأوا أنماطاً أبوية من الحكم غريبة عن الحكم الديمقراطي<sup>\*</sup>. وقد نفّر هذا المسار قوى اجتماعية، أيدت سياسات السلطة الفلسطينية السلمية، لكنها عارضت إدارتها للشؤون السياسية الداخلية. ولمّا كان على قيادة السلطة الفلسطينية أن تعمل تحت أعين السلطات الإسرائيلية اليقظة، وأن تواجه القوة المتزايدة للمعارضة الإسلامية في مناطقها، فقد سعت لبناء سلطة مركزية قوية. وقد حظيت هذه السياسة بموافقة الدول المانحة، التي فضلت تعزيز قوة السلطة الفلسطينية بدلاً من دعم المنظمات المدنية، معتقدة أن هذه الأولوية تخدم عملية السلام بالشكل الأفضل<sup>\*</sup>. وكانت جهود السلطة الفلسطينية هذه واضحة في بنية الخدمات الأمنية. ففي فترة زمنية قصيرة، استطاع عرفات أن يبني تسعة أجهزة أمنية متنوعة للسيطرة على المجتمع، ولتلبية المطالب الأمنية الإسرائيلية<sup>\*</sup>. وقد استغلت قوات الأمن الفراغ السلطوي الذي نجم عن الفجوة الزمنية بين انسحاب القوات الإسرائيلية في أيار/ مايو 1994، وبين إقامة السلطة الفلسطينية، وعمقت اختراقها للمجتمع<sup>\*</sup>. ومع أن دور هذه القوات قلّص إلى تنفيذ قرارات السلطة الفلسطينية، بعد وصول عرفات إلى غزة في تموز/ يوليو 1994، فإن حضورها الشرس لا يزال ملموساً بقوة. وقد جرى توسيع هذا المسار من المركز إلى مجالي حرية الكلام والنشر.

### البعد الإجرائي للديمقراطية

#### في مقابل البعد الجوهري

إن حرية الإعلام والتعبير مسألة مركزية في أية دولة ديمقراطية حديثة. وفي عصر الاتصالات، حيث تدفق المعلومات يجتاز الحدود بسرعة فائقة ومن دون حواجز، فإن مأسسة حرية التعبير والإعلام تؤدي دوراً حاسماً في إقامة حكم ديمقراطي. ولكل عملية ديمقراطية بعد إجرائي وبعد جوهري أيضاً<sup>\*</sup>. والعلاقة الإيجابية بين هذين البعدين مبدئية بالنسبة إلى عملية الديمقراطية. كما أن إعطاء حرية التعبير شكلاً رسمياً في قوانين لا يعني أوتوماتيكياً تجسيدها. فهذه القوانين لا يمكن أن تكون أكثر من

اسمية، وقد لا يكون لإعطائها الشكل الرسمي أي مضمون حقيقي. إلا إن طبيعة العلاقة بين البعدين الإجرائي والجوهرى للسلطة توفر مؤشراً جيداً إلى الطبيعة الحقيقية للعملية السياسية.

تولي السلطة الفلسطينية مسألة الإعلام ووسائله قدراً كبيراً من الأهمية. وقد عبرت عن اهتمامها بتشكيل وزارة إعلام، تنسق جميع قضايا الإعلام، من وسائل إعلام وصحافة، في مناطق السلطة الفلسطينية. ومع إقامة السلطة الفلسطينية سنة 1994، تم تأسيس "هيئة إرسال فلسطينية"، تدير محطة إذاعة وتلفزة عامة. وكمؤشر أول إلى مدى الاستقلالية المعطاة لهما، حقيقة أن لا فصل بين مديري الهيئة وإدارة محطة الإذاعة والتلفزة. وتشكل كلتاها مؤسسة واحدة، تندمج فيها سلطتان، وتمنع البث المستقل. ولأن عرفات هو الذي عين مديري الهيئة، بناء على الولاء الشخصي، فإنه يتحكم في البث تماماً. وتقع محطة التلفزة في الطبقة الأولى من مكتب عرفات نفسه. وقد عين العاملون في المحطة، والبالغ عددهم 180 شخصاً، على قاعدة شخصية، وهم تحت رقابة موظفي السلطة الفلسطينية. وأحد مديري المحطة ضابط شرطة، والآخر ناطق باسم السلطة الفلسطينية، وله برنامج تلفزي خاص به<sup>١</sup>. ويبحث كل من الإذاعة والتلفزة أنباء، تبدأ دائماً بالأخبار المتعلقة بنشاطات الرئيس<sup>٢</sup>. والبرامج التي تعالج القضايا السياسية تعكس كلها موقف السلطة الفلسطينية وتروج الخضوع لأوامرها. وهناك مؤشرات واضحة إلى وجود احتكار لمغزى جدول الأعمال ولوضعه المراقب. ويهدف النقد الشديد، الموجه إلى إسرائيل، إلى تجنيد الجمهور وشرعنه انحراف السلطة الفلسطينية عن الإجراءات الديمقراطية فيما يتعلق بحرية التعبير وغيرها من حقوق الإنسان الأساسية.

وقد كشفت دراسة عن التغطية التلفزية، أجريت خلال الانتخابات الفلسطينية الأولى للرئاسة والمجلس التشريعي، في شباط/ فبراير 1996، الفجوة بين حظوظ مختلف المرشحين في الوصول إلى الجمهور، وبين هيمنة "فتح" على الشاشة<sup>٣</sup>. وفي الفترة بين 15 و25 كانون الأول/ ديسمبر، استطاعت ستة أحزاب متنوعة الوصول إلى الجمهور. وفي حين حصلت "فتح" على ساعتين واثنين وعشرين دقيقة من البث، فقد استطاعت حركة "حماس" الحصول على واحدة وثلاثين دقيقة فقط. أما الأحزاب الصغيرة، فلا تكاد تستطيع الوصول إلى الجمهور، ولا تكاد تتجاوز وقت البث

المخصص لها، أي عشر دقائق. ويعكس الفارق الكبير في تغطية الأحزاب هيمنة "فتح" على الحيز العام وحظها الأوفر كثيراً في التأثير في الرأي العام. وقد تكررت الصورة نفسها في تغطية انتخابات المرشحين المستقلين للمجلس التشريعي، بين المتعاطفين مع "فتح" والمرشحين الآخرين. ولا بد من الأخذ في الاعتبار التقصير الفني، وهو غياب قدرة البث العام على الوصول إلى جميع المناطق الفلسطينية في الضفة الغربية. ولذلك، فإن إسكات أصوات محطات التلفزة الخاصة (كما سنرى لاحقاً) هو انتهاك لحرية التعبير وضربة قاسية للحيز العام الفلسطيني.

وفي حزيران/ يونيو 1995، أصدرت السلطة الفلسطينية قانون مطبوعات فلسطينياً جديداً. وحلّ هذا القانون محل الأنظمة العسكرية الإسرائيلية في المناطق المحتلة، وحدد العلاقة بين السلطة المقامة حديثاً والمجتمع ككل. ومجرد حقيقة أن قانون المطبوعات كان من أول القوانين التي أصدرتها السلطة، تعكس حساسية حرية التعبير والاهتمام الذي يوليها إياه الموظفون الفلسطينيون. ومع أن روحية القانون توضح الأهمية التي توليها السلطة الفلسطينية لحرية الصحافة، فإن الواقع يثبت أنه معقد أكثر كثيراً من النيات النظرية. وبحسب المادة الثانية من ذلك فالقانون ف الصحافة والطباعة حرتان وحرية الرأي مكفولة لكل فلسطيني، وله أن يعرب عن رأيه بحرية قولاً، كتابة، وتصويراً ورسمياً في وسائل التعبير والإعلام.

ويكشف تفحص سريع لحرية الصحافة في السلطة الفلسطينية واقعاً معقداً جداً. فهناك تعددية بنيوية واضحة، تعبر عن نفسها في عدد وتنوع الصحف والأسبوعيات وغيرها من وسائل الإعلام المطبوعة. وإضافة إلى ذلك، هناك أكثر من عشرين محطة تلفزة محلية ومتنوعة في المدن الفلسطينية الواقعة تحت حكم السلطة الفلسطينية، عدا هيئة الإذاعة الرسمية التابعة للسلطة. وهذه التعددية تعكس مدى معيناً من التسامح تجاه تطلعات السكان الفلسطينيين وحاجاتهم إلى التعبير عن أنفسهم بأشكال متنوعة وبوسائل متعددة. إن السياسة المعلنة للسلطة الفلسطينية هي أن حرية الصحافة مسألة مركزية لن يتخلى عنها الفلسطينيون. وفي مقابلة مع لاري كنج، من محطة ال سي. إن. إن.، أعلن رئيس السلطة الفلسطينية، ياسر عرفات، أن للفلسطينيين صحافة حرة، تستطيع أنتقاده هو وحكومته. وقد أوضح أن الصحافة الحرة هي جزء من تجربة

الفلسطينيين، وستبقى كذلك، لأنها "جزء من قوتي وجزء من الديمقراطية." وقد جرى توضيح هذه السياسة أيضاً على لسان موظف رفيع المستوى في وزارة الإعلام بالنسبة إلى محطات التلفزة المحلية، إذ قال:

إننا نؤيد فكرة المحطات المدنية الخاصة في فلسطين، التي تشكل تعددية في المنابر، تسمح للناس بالتعبير عن أنفسهم في أمور تتعلق بحياتهم اليومية. وليس للسلطة أن تحتكر الإعلام حول النشاطات الثقافية والفكرية والسياسية. وهذا يعمق الديمقراطية والحرية العامة، ويخلق مجالاً كبيراً للجدل بين الأفكار المختلفة. يجب أن تكون هناك محطات خاصة إلى جانب هيئات البث الرسمية، من أجل خلق تنافس إيجابي وحوار بناء. إلا أنه يجب على هذه المحطات أن تكون مؤهلة مهنيًا ومجهزة جيداً من أجل أن تجذب الاهتمام كمصادر للثقافة والفن.<sup>19</sup>

وعلى الرغم من روحية قانون المطبوعات ولغة عرفات وموظفيه الحازمة، فإن هناك فجوة كبيرة بين هذه التصريحات والواقع. وفي استطلاع علمي للرأي، أجراه مركز البحوث والدراسات الفلسطينية التابع لجامعة النجاح في نابلس، في كانون الأول/ ديسمبر 1996، اعترف 52% من السكان الفلسطينيين بأنهم لا يستطيعون انتقاد السلطة الفلسطينية من دون خوف من ردة فعلها. وكانت هذه المعلومات مطابقة تقريباً لنتائج استطلاع سابق، أُجري في حزيران/ يونيو - تموز/ يوليو، إذ أعرب 49% عن رأيهم في أن الناس يخافون من السلطة الفلسطينية. وقد عبّرت ردة فعل السلطة الفلسطينية على النقد، والتي أدت إلى اعتقال صحفيين ونشطاء من مجموعة حقوق الإنسان، بوضوح عن أن هناك حدوداً لحرية التعبير. وعلى سبيل المثال، ففي تموز/ يوليو 1995، اعتُقل صحفيان من صحيفة خاصة واسعة الانتشار لأنهما أورا تقريراً عن انتقاد "حماس" للسلطة الفلسطينية. وبعد شهر، في 19 آب/ أغسطس 1995، سحبت السلطة الفلسطينية الترخيص لتلك الصحيفة نفسها في التوزيع في مناطق الحكم الذاتي من الضفة الغربية وقطاع غزة. إن سحب السلطة الفلسطينية لترخيص الصحيفة كان تحذيراً قوياً يكفي لجعل أصحابها يتوجهون بسرعة إلى غزة لمقابلة عرفات. وبعد المقابلة، تغيرت سياسة

الصحيفة وبدأت تغطي تحركات عرفات في العالم على صفحاتها الأولى، وتورد التقارير عن الأبعاد الإيجابية لسياسة السلطة الفلسطينية فقط. وقد أدى انحراف واحد عن الخط، أثار استياء عرفات، إلى اعتقال محرر الصحيفة في كانون الثاني/يناير 1996. وهذا الحادث جعل حدود حرية التعبير واضحة جداً، وحذّر صحافيين آخرين من أنهم قد يواجهون العقوبات نفسها إذا تجرأوا على انتقاد الرئيس أو سلطته. ويظهر هذا الحادث أنه في إثر عدة حوادث، حيث ردت السلطة الفلسطينية بشدة، بدأت الصحف تضع ترتيبات لرقابة ذاتية. وأصبحت الرقابة الذاتية ظاهرة عامة بين الصحافيين الفلسطينيين. وعدا القيود الإسرائيلية التقليدية على حرية الصحافة - إغلاق الصحف، واعتقال الصحافيين، وحجب بطاقات الصحافيين الأساسية أو تصاريح السفر - وجدت أساليب جديدة من التحكم طريقها من الرقابة الذاتية في كلمات نشيط فلسطيني من مجموعة حقوق الإنسان.

ليس هناك "ضباط رقابة" يقفون مهددين فوق رؤوس المحررين، ويأمرونهم ماذا يطبعون وماذا لا، ومع ذلك، "فإن ضابطاً خسيس المنظر" يقبع دائماً في عقل كل صحفي، كابوساً يجبر كل صحفي واع أن يختار بين تحمل كامل العواقب عن "حماقاته وبراعته" أو خيانة ضميره بإظهار مسؤولية وطنية<sup>1</sup>.

وتتضمن قائمة الموضوعات الحساسة، التي على الصحافيين الراغبين في تحاشي الاعتقال والإزعاج والسجن ألاّ يمسوها، ما يلي:

- 1- أية مادة تنعكس سلباً على رئيس السلطة الفلسطينية أو على عائلته.
- 2- انتقاد نظام الرعاية الخاص بالسلطة الفلسطينية، وخصوصاً المحاباة والفساد.

3- أي موضوع يتعلق بغياب المحاسبة السياسية أو الإدارية أو المالية لموظفي السلطة الفلسطينية.

- 4- انتقاد أي سلوك اجتماعي وغير خلقي في المجتمع، يتعلق بالعلاقات الحمائلية، أو التمييز الديني، أو مشكلات الجنس.

## الغموض المتعمد وأثر السيطرة على تفسير القانون

على الرغم من الروحية الليبرالية لقانون المطبوعات الفلسطيني، فإنه يمكن السلطة الفلسطينية من تقييد حرية التعبير والنشر على أساس إجراءات غير رسمية، فالفقرة الثامنة من القانون تضع عدة شروط على الصحفيين. وهذه الشروط تمكن السلطات من توجيه الاتهامات بسهولة إلى الصحفيين بمخالفة القانون. ويقول بعض هذه الشروط إنه ينبغي للصحافي:

- أ- "احترام الأفراد وحياتهم الدستورية وعدم المساس بحرية حياتهم الخاصة."
- ب- "تقديم المادة الصحفية بصورة موضوعية ومتكاملة ومتوازنة."
- ج- "توخي الدقة والنزاهة والموضوعية في التعليق على الأخبار والأحداث."
- د- "الامتناع عن نشر كل ما من شأنه أن يذكي العنف والتعصب والبغضاء أو يدعو إلى العنصرية والطائفية."

ومع أن الشروط تبدو ديمقراطية، فإنها تثير أسئلة مهنية وخلقية أيضاً فيما يتعلق بتفسير القانون. إذ يمكن تفسيرها بطرق متعددة، وهي تفتح الباب أمام موظفين غير مسؤولين لاستخدامها لأغراضهم الخاصة. وهناك فارق بين المحافظة على هذه الشروط من وجهة نظر السلطة الفلسطينية، أو من وجهة نظر المعارضة. فما معنى التقارير الموضوعية، ومن الذي يقرر موضوعيتها؟ وفوق ذلك، ما هو المصنّف أميناً وموضوعياً عند التعليق على الأخبار، ومن يقرر ما إذا كانت التقارير تشجع على العنف والكراهية؟ وتوضح هذه الأسئلة المشكلات التي قد تبرز جراء لغة القانون العامة، التي تضع القوة في أيدي السلطات. إضافة إلى ذلك، فالفقرة 37 من القانون تمنع نشر أية مادة "من شأنها الإساءة إلى الوحدة الوطنية." ويثير استخدام الوحدة الوطنية كمعيار لحرية التعبير أسئلة بشأن النيات الحقيقية لأولئك الذين صاغوا القانون. ومن المعروف جيداً أن عدة أنظمة في العالم الثالث قد فسرت هذه الصيغة تفسيراً صارماً جداً، واستخدامها لإسكات أصوات المعارضة. وهذا القانون لا يبدي أية ثقة بأن الحيز العام يُدين النقد المتطرف، ويفرض عقوبات واضحة على أولئك الذين قد يسيئون إلى الوحدة الوطنية.

ونتيجة هذه الشروط، يمكن للمرء أن يلاحظ أن الصحف اليومية الثلاث التي تنشر في السلطة الفلسطينية تحمل الميزات المشتركة التالية:

1- غياب التغطية لانتهاكات السلطة الفلسطينية لحقوق الإنسان، مع أن كثيراً من الاهتمام يكرّس للدعوى المتعلقة بإساءة السلطات الإسرائيلية لحقوق الإنسان في الصحافة الفلسطينية، ولا تورّد تلك الصحف نفسها تقارير عن انتهاك السلطة الفلسطينية لحقوق الإنسان.

2- غياب التغطية النقدية لسياسات السلطة الفلسطينية فيما يتعلق بالشؤون الداخلية. فالصحف اليومية الثلاث تغطي أحداثاً تتعلق بالسياسة الخارجية للسلطة الفلسطينية، وخصوصاً التقدم في عملية السلام والجهود الدبلوماسية الفلسطينية. ونتيجة ذلك، فإنها تتبنى خطأ وطنياً وتشكّل أداة لمجهود السلطة الفلسطينية الإعلامي. أمّا الشؤون الداخلية، مثل مسائل الأمن والفساد وغياب المحاسبة لمختلف هيئات السلطة الفلسطينية، فإنها لا تحظى بأيّة تغطية.

3- غياب التغطية الصحافية للقضايا الحساسة التي تناقش في جلسات المجلس التشريعي الفلسطيني. وأي نقد لنشاط اللجنة التنفيذية للسلطة الفلسطينية يخضع للرقابة.

4- ما يمكن للمرء أن يسميه الصورة المنعكسة في المرآة: يكشف تحليل عميق للصحف الثلاث تصميمًا مماثلاً. ويجد المرء أن الصحف اليومية الثلاث تكرر أخبار وكالات الأنباء، ولا تكاد تدخل أية تغييرات فيها (باستثناء صفحة الغلاف). وإضافة إلى ذلك، تكرر الصحف الثلاث، جزئياً، أخباراً من الصحافة الإسرائيلية. كما أن مساهمات الصحافيين المحليين في هذه الصحف محدودة جداً، وتظهر بصورة موجزة. ويمكن تفسير هذه الظاهرة بسياسات الرقابة الذاتية التي يتبناها الصحافيون المحليون.

ويستخدم موظفو السلطة الفلسطينية الغموض في قانون المطبوعات الفلسطيني لإسكات المعارضة. وأحد الأمثلة لذلك عندما أغلقت شرطة السلطة الفلسطينية صحيفة "الرسالة" التابعة لحركة "حماس"، جماعة المعارضة السياسية الرئيسية، والأكثر تهديداً، للسلطة الفلسطينية. وقد انتقدت "حماس" السلطة الفلسطينية وحاولت أن تتنافس معها في كسب ولاء السكّات الفلسطينيين في الضفة الغربية

وقطاع غزة. وكان إغلاق صحيفة "الرسالة" محاولة لإسكات "حماس" وعزلها عن الجمهور الفلسطيني. ويظهر توقيت إغلاق الصحيفة، بوضوح، قابلية السلطة الفلسطينية للخضوع للضغوط الخارجية. وقد أغلقت صحيفة "الرسالة" عندما كانت "حماس" تقوم بهجماتها الانتحارية على الحافلات الإسرائيلية في القدس وتل أبيب. لقد استخدم موظفو السلطة الفلسطينية الخطاب الوطني ضد المعارضة الإسلامية واتهموها بخيانة مصالح الشعب الفلسطيني. إن موقف حركة "حماس" الناقد، ورفضها أي اتصال مع إسرائيل، قد وضع السلطة الفلسطينية في وضع غير مريح. فمن جهة، اعتُبر السماح للحركة بالاستمرار في نقدها مسألة سلبية من قبل إسرائيل والولايات المتحدة. ومن الجهة الأخرى، وجّه النقد لإغلاق أسبوعية "حماس" على أنه عمل غير ديمقراطي وانتهاك صريح لحرية التعبير. وفوق ذلك، فإن محاولات السلطة الفلسطينية تدجين الحركة وضمها إليها عبر حوار بناء، جعلت إصدار الأسبوعية أمراً لا غنى عنه. إلا أن سياسة السلطة الفلسطينية كانت تتوقف على الأوضاع، وخصوصاً على التقدم في مفاوضات السلام مع إسرائيل. ولما لم تستطع السلطة الفلسطينية المناورة بين نقد مؤسسات حقوق الإنسان وبين الضغط الإسرائيلي، حاولت نزع الشرعية عن الحركتين الإسلاميتين (حماس والجهاد الإسلامي) من خلال اتهامهما بخدمة مصالح أجنبية والتعاون مع أعداء الشعب الفلسطيني. وقد أدّت هذه المتاهة في سياسة السلطة الفلسطينية إلى انتهاكات شديدة لحقوق نشطاء "حماس" الإنسانية<sup>1</sup>. ويكشف التوتر بين السلطة الفلسطينية و"حماس" الوضع الدقيق للأولى. كما أن الضغط الذي مارسته إسرائيل والولايات المتحدة على السلطة الفلسطينية، فيما يتعلق بحركات المعارضة الفلسطينية، يثير بعداً آخر لحرية التعبير في السلطة الفلسطينية. فغياب السيادة لدى السلطة الفلسطينية يضعها في موقع عليها أن تنتهك الحق الديمقراطي في حرية التعبير إزاء حركات المعارضة، على أمل دفع إمكانات التقدم في العملية السياسية إلى الأمام. والعلاقة بين اعتماد السلطة الفلسطينية على كرم إسرائيل والولايات المتحدة، وبين انتهاك حرية التعبير عامة، سيتم توضيحها فيما يلي.

## السيادة والديمقراطية و"احتكار المعنى"

بتاريخ 16 شباط/ فبراير 1998، أصدرت وزارة الإعلام قراراً يأمر ثمانية من أصحاب محطات التلفزة في الضفة الغربية بإغلاق مكاتبهم ووقف البث. وجاء الأمر مفاجئاً إذ كان هناك إلى حينه أكثر من عشرين محطة ناشطة في الضفة الغربية. إن محطات التلفزة هي محطات محلية، وتنقصها المعدات الأساسية والمؤهلات الفنية. وهي على العموم مشاريع خاصة، هدفها الرئيسي الربح المادي عبر ترفيه مشاهديها. إلا أن الطبيعة المتنوعة للمحطات تشكل أرضية جيدة للنقاش والحوار. وقد مكن تعدد المحطات تيارات سياسية وثقافية واجتماعية متنوعة من التعبير عن نفسها والتأثير في الحيز العام. ومع أن وضع هذه المحطات لم يشرع قط في قانون، فإن وزارة الإعلام سمحت بها. وقد نصت وثيقة أرسلها رئيس الشرطة الفلسطينية إلى رؤساء شرطة اللواء الشمالي على ما يلي: "على جميع المحطات أن توقع اتفاقاً مكتوباً بالاً تبث أية أخبار تتعلق بالمسيرات والتظاهرات غير القانونية، وأن تبتعد عن الأخبار التي تقود إلى الإثارة<sup>k</sup>. وكان أمر الوزارة يتعلق ببث التغطية للمسيرات والتظاهرات الفلسطينية ضد السياسة الأميركية تجاه العراق في شباط/ فبراير 1998. وكانت الأزمة بين مفتشي الأمم المتحدة والحكومة العراقية قد أدت إلى تصعيد الوضع في منطقة الخليج، وهددت الولايات المتحدة، مدعومة من إنكلترا، باستخدام القوة إذا لم تفتح الحكومة العراقية المواقع الرئاسية للتفتيش. وقاد التصعيد الكثيرين من الفلسطينيين إلى الاحتجاج على الموقف الأميركي المناق، واتهموا الولايات المتحدة بالإصرار على تطبيق كل قرارات الأمم المتحدة بالنسبة إلى دولة عربية، بينما هي تغمض عينيها عن انتهاكات إسرائيل لحقوق الفلسطينيين الإنسانية والوطنية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وشارك الكثيرون من الفلسطينيين في المسيرات والتظاهرات والمهرجانات، حيث أحرقت الأعلام الأميركية والإسرائيلية. وقد أخرج موقف السكان الفلسطينيين قيادة السلطة الفلسطينية، ووضعها في موقع حساس. ورغبة من السلطة الفلسطينية في عدم تكرار الفشل الذي وقع سنة 1991 وإظهار أي تعاطف مع العراق، أصدرت أمراً بإغلاق محطات التلفزة التي غطت الأحداث في المدن الفلسطينية، متهمة إياها بالإثارة التي تثقل على "المصالح الفلسطينية المركزية".

وكانت إحدى المحطات المغلقة قد استطاعت الوصول إلى دائرة واسعة من المستمعين في محيط بيت لحم. وبثت "الموجة المفتوحة" للمحطة سلسلة من المقابلات مع فلسطينيين تظاهروا ضد "الاستفزازات الأميركية" في العراق، وعبروا عن تعاطفهم مع الشعب العراقي. وقد دفع هذا الحادث الشرطة الفلسطينية إلى إغلاق المحطة، وإلى احتلال مكاتبها واعتقال اثنين من العاملين فيها، متهمه إياهما بإثارة الجمهور وتنظيم التظاهرات<sup>ك</sup>. وأصدرت الشرطة أمراً، في 9 شباط/ فبراير، بحظر التظاهرات والاحتجاجات المتعلقة بالأزمة في الخليج، أو التي تعبر عن الدعم للشعب العراقي علناً<sup>ل</sup>. وبينما سُمح لأنصار "فتح"، الطرف الرئيسي في السلطة الفلسطينية، بالتظاهر، فقد حجبت السلطة الفلسطينية الإذن عن التجمعات المعارضة لتنظيم تظاهرات شعبية ضد السياسة الأميركية<sup>م</sup>.

ويُظهر سلوك السلطة الفلسطينية تجاه محطات التلفزة حساسية موقفها، ويكشف اعتمادها على دعم القوى الأجنبية. لذا، كان عليها أن تحدّ من حرية سكانها في التعبير، وأن تغلق عدة محطات تلفزة من أجل تحاشي الصدمات مع الولايات المتحدة، أو التعرض للاتهامات الإسرائيلية بتأييد العراق. وقد كشفت أزمة شباط/ فبراير 1998 في الخليج هشاشة حرية التعبير في السلطة الفلسطينية، وثنائية موقعها قياساً بمصالحها على المسرحين الإقليمي والدولي. فالحوارات العامة بين مختلف العوامل الاجتماعية والسياسية الفلسطينية يجب أن تتطابق مع المصالح الوطنية كما تعرّفها السلطة الفلسطينية. وفي توازن (أو عدم توازن) القوى بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، تجد قيادة الأخيرة نفسها عالقة بين الحاجة إلى إثبات قدرتها على السيطرة على السكان الواقعية تحت حكمها، وبين المطلب الشعبي باحترام حرية التعبير. ومن أجل ضمان استمرار المفاوضات مع إسرائيل، فإن السلطة الفلسطينية مستعدة لانتهاك حقوق الإنسان الأساسية<sup>ن</sup>.

وقد برز مثال مهم لتأثير الولايات المتحدة وإسرائيل في حقوق الإنسان وحرية التعبير في السلطة الفلسطينية، في شباط/ فبراير 1995، عندما أصدرت الأخيرة مرسوماً خاصاً بتأسيس محكمة أمن الدولة. وفي تقرير لمنظمة العفو الدولية، مؤرخ في 16 نيسان/ أبريل 1995، كشفت "أن إنشاء محكمة أمن الدولة جاء في إثر ضغط السلطات الإسرائيلية والأميركية على السلطة الفلسطينية للعمل ضد أولئك الذين يُعتقد

أنهم ينفذون أو يدعمون أعمال عنف ضد الإسرائيليين. وفي هذا السياق، فإن استقلال القضاء وعمله قد تعرضا للخطر من أجل النفعية السياسية. "لقد جاءت محكمة أمن الدولة لتعزيز قوة السلطة الفلسطينية، ولتمكنها من فرض سيطرتها على المجتمع. إن محكمة أمن الدولة التي تتميز بها الأنظمة الاستبدادية، ترمز إلى الجهود التي تبذلها السلطة الفلسطينية للتوصل لا إلى التهدة الداخلية فحسب، بل أيضاً إلى الهيمنة على المجتمع. وتشير المحكمة إلى استعداد قادة السلطة الفلسطينية للذهاب إلى أبعد من القيود القانونية من أجل تحاشي مناسبات قد تخرج السلطة الفلسطينية أمام إسرائيل والولايات المتحدة.

وقد تأسست المحكمة بحسب مرسوم صادر عن رئيس السلطة الفلسطينية، عرفات، من أجل تمكينه، وتمكين موظفيه، من التغلب على العجز عن السيطرة على النظام القضائي العادي. وتأسيس المحكمة يتناقض مع اتفاق القاهرة بين إسرائيل وم. ت. ف. الذي ينص على "أن إسرائيل والمجلس سيمارسان سلطاتهما ومسؤولياتهما وفقاً لهذا الاتفاق، مع الأخذ في الاعتبار المعايير المقبولة دولياً، ومبادئ حقوق القانون." وعلى الرغم من أن محكمة أمن الدولة تنتهك جميع المعايير الديمقراطية المقبولة، فإن السلطة الفلسطينية أعطتها وضعاً خاصاً وحولتها إلى أداة لردع المعارضة. وكانت أغلبية الذين حوكموا في المحكمة من نشطاء "حماس" الذين جرت مقاضاتهم في السر، من دون تمكينهم من حق توكيل محام للدفاع عنهم، أو منحهم إماكن الاستئناف أمام محكمة أعلى<sup>ك</sup>. وقد أصدرت محكمة أمن الدولة أحكاماً بالإعدام ضد فلسطينيين، قُتلوا رمياً بالرصاص على أيدي الشرطة الفلسطينية.

## خاتمة

استخلص معلق فلسطيني أن اعتقال داود كُتَّاب في 20 أيار/ مايو استغل في "إيصال رسالة إلى صحافيين فلسطينيين أصبحوا أكثر فأكثر صراحة، وتجراًوا على تجاوز الخط الأحمر." وقد أُفرج عن كُتَّاب بعد أن أمضى سبعة أيام في السجن. وترمز قضيته، كما رأينا، إلى مسار مستمر حيث تُدفع وسائل الإعلام الفلسطينية إلى تبني خط تفكير السلطة الفلسطينية باسم المصالح الوطنية. وقد جرى تبرير الكثير من حالات انتهاك شرطة السلطة الفلسطينية لحرية التعبير، إمّا باسم المصلحة الوطنية

وإما بتبني قيم تقليدية معينة في المجتمع الفلسطيني، مثل الشرف<sup>14</sup> وقانون المطبوعات الفلسطيني غامض، ويمكن أن يستخدم لدفع الحياة الديمقراطية قدماً، أو يمكن أن يشكل سوطاً قاسياً لقمع الخارجين على الصف. والأسلوب الذي استخدم به إلى الوقت الحاضر يجعل نموذج كاسبي وليمور ملائماً للواقع الفلسطيني. إن الأزمة في عملية السلام، والضغط الإسرائيلي على السلطة الفلسطينية فيما يتعلق بالمعارضة الفلسطينية، تشدد القبضة على حرية التعبير داخل السلطة الفلسطينية. في المقابل، يوضح مؤيدو السلطة الفلسطينية أن سلوك موظفيها مؤثر إلى القلق والخوف من فقدان السيطرة على الأحداث. وهم يمتدحون مجال الحرية القائم في السلطة الفلسطينية، ويشيرون إلى أن الوضع في الدول العربية ليس أفضل كثيراً، وينسبون انتهاكات حرية الصحافة إلى صغر سن السلطة الفلسطينية، وإلى اعتمادها على الدعم الخارجي، وإلى شراسة المعارضة الإسلامية. ويؤمن مؤيدو السلطة الفلسطينية بأنه كلما أصبحت السلطة الفلسطينية أكثر ثقة بقوتها، وكلما تقدمت عملية السلام إلى الأمام، تلاشت حاجة قادة السلطة الفلسطينية إلى إثبات سلطتهم. وقد تكون المعادلة صحيحة. إلا إن مسارات المركزة، وإحياء سياسات الولاء، وفساد الكثيرين من موظفي السلطة الفلسطينية، هي أمور تثير الشكوك بالنسبة إلى مثل هذا التطور في المستقبل.

ومع ذلك، فاللعبة لم تنته بعد. وهناك مجال واسع للمناورة. وثمة مؤشرات واضحة إلى تعددية بنيوية داخل السلطة الفلسطينية. وتحويل هذه التعددية إلى حيز عام حرّ وحقيقي، حيث تؤدي وسائل الإعلام دوراً، لا يتوقف على سلوك السلطة الفلسطينية فحسب، بل أيضاً على تصميم وسائل الإعلام نفسها على أداء دور في تحديد خصائص المجتمع في المستقبل. وليس على وسائل الإعلام أن تكون ضد الوطنية لتكون حرة. في المقابل، لا يمكنها توقع أن تتلقى الحرية على طبق من فضة. وإذا كانت حرية الصحافة تشكل مبدءاً مهماً للمجتمع الفلسطيني، فسيكون هناك ما يكفي من الناس، الذين سيكونون مستعدين لدفع الثمن من أجل ضمان وجودها. إن التعددية البنيوية للصحافة اليومية، ولمحطات التلفزة الخاصة، يجب أن تحول إلى أرضية حقيقية للحوار والنقاش. وهذا لا يحتاج إلى الحزم فحسب، بل إلى المهنية أيضاً. ولا تزال وسائل الإعلام الفلسطينية تفتقر إلى المؤهلات المهنية الأساسية، التي يمكن أن تجعل منها قوة اجتماعية متماسكة وقوية. لقد حولت

الصحف اليومية الثلاث نفسها إلى أدوات لنقل المعلومات إلى الجمهور. وهي لا توفر مساحة كافية لمختلف الآراء المتعلقة بالقضايا العامة. كذلك ليس فيها توازن بين الطبيعة الإعلامية والمساحة للتعبير عن الآراء. والصحف اليومية ليست وسائل للمجادلة التي تشكل بؤرة الحيز العام.

لقد حصرت أغلبية محطات التلفزة نفسها في الترفيه. وتعكس هذه الرقابة الذاتية غياب الاستعداد لدى مالكي هذه المحطات للقيام بدور في دفع الحوار والديمقراطية في المجتمع الفلسطيني إلى الأمام. أمّا المحطات التي تجرأت على التعبير عن رأيها فقد أُغلقت، بينما فضلت الأخرى الترفيه. وأدت وسائل الإعلام دوراً في إعداد الأرضية لإخضاعها لإرادة السلطة الفلسطينية. إذ لم يكن هناك موقف صلب وحازم لوسائل الإعلام الفلسطينية ضد انتهاكات السلطة الفلسطينية. وقد قامت الصحافة الأجنبية وهيئات حقوق الإنسان بالجزء الأكبر من العمل. ويبدو أن وسائل الإعلام الفلسطينية لا ترى نفسها لاعباً رئيسياً في اللعبة السياسية الفلسطينية، وتفضل أن تقف على الحياد. وهذا الوضع يعزّز القمع الذي تمارسه قوات الأمن الفلسطينية، وسلوك موظفي السلطة الفلسطينية الطائش.

يمارس موظفو السلطة الفلسطينية قيوداً رسمية، وغير رسمية، على وسائل الإعلام باسم المصلحة الوطنية. ويبعد هاجس بناء الدولة واعتماد السلطة الفلسطينية على التقدم في عملية السلام النخبة الوطنية عن حاجات المجتمع الاجتماعية والاقتصادية الحقيقية. كما يتأثر الدعم لسياسات السلطة الفلسطينية بالفساد ومحاباة الأقارب والتسلط. ومن أجل الالتفاف على النقد، تسعى السلطة الفلسطينية لاحتكار المعنى من خلال إسكات أصوات المعارضة، واستخدام خطاب وطني إقصائي.

إن إقامة أحياء عامة حرة من القمع تشكل مؤشراً جيداً إلى الحكم الديمقراطي. وتشكل مركزة السلطة في السلطة الفلسطينية - بمساعدة سلطوية زعيم م. ت. ف. والضغوط الإسرائيلية - طوقاً خانقاً حول رقبة أولئك الذين يسعون لمجال حر للجدل الحقيقي مع النظام الناشئ في فلسطين ولنقده. وعلى الرغم من التحسينات في تعامل السلطة الفلسطينية مع حرية التعبير في الأشهر القليلة الماضية، فليس هناك مؤشرات إلى أن النخبة المهيمنة مستعدة لتوفير الإمكان لحوار حقيقي من شأنه أن يضع قيوداً على حكمها.

## المصادر

- Yossi Shain and Juan Linz, *Between States* (Cambridge: Cambridge University Press, 1995), p. 4. <sup>i</sup>
- Philip Schlesinger, "Media, the Political Order and National Identity," *Media, Culture and Society*, Vol. 3 (July 1991), pp. 297-308. <sup>ii</sup>
- Gianfranco Poggi, *The State: Its Nature, Development and Prospects* (Stanford: Stanford University Press, 1990), pp. 3-33. <sup>iii</sup>
- Anthony Giddens, *The Nation-State and Violence* (Oxford: Polity Press, 1985), p. 46. <sup>iv</sup>
- Charles Tilly, *The Formation of national States in Western Europe* (Princeton, New Jersey University Press, 1975), pp. 3-83. <sup>v</sup>
- Poggi, *op.cit.*, pp. 3-33. <sup>vi</sup>
- John Keane (ed.), *Civil Society and the State* (London: Verso Press, 1988), p. 16. <sup>vii</sup>
- Nazih Ayubi, *Over-Stating the Arab State: Politics and a Society in the Middle East* (London: I.B. Tauris Publishers, 1995), p. 3. <sup>viii</sup>
- Robert Jackson and C. Rosberg, "Why Africa's Weak States Persist," *World Politics*, No. 35 (October 1982), pp. 1-24. <sup>ix</sup>
- Michael Hudson, *Arab Politics: The Search for Legitimacy* (New Haven: Yale University Press, 1977), pp. 1-30. <sup>x</sup>
- Hamza Alavi, "The State in Post-Colonial Societies: Pakistan and Bangladesh," *New Left Review*, No. 74 (July-August 1972), pp. 59-81. <sup>xi</sup>
- Augustus Richard Norton, "The Future of Civil Society in the Middle East," *Middle East Journal*, Vol. 47, No. 2 (Spring 1993), pp. 205-216. <sup>xii</sup>
- Ayubi, *op.cit.*, p. 14. <sup>xiii</sup>
- Zygmunt Bauman, *Postmodern Ethics* (Cambridge: Blackwell, 1994), pp. 135-138. <sup>xiv</sup>
- S.N. Eisenstadt, L. Roniger & A. Seligman (eds.), *Centre Formation: Protest Movements and Class Structure in Europe and the United States* (London: Frances Printers Publishers, 1987). <sup>xv</sup>
- Craig Calhoun (eds.), *Habermas and the Public Sphere* (Cambridge & London: The MIT Press, 1992). <sup>xvi</sup>
- Seyla Benhabib, "Models of the Public Space: Hannah Arendt, the Liberal Tradition, and Juergen Habermas," in Calhoun, *op.cit.*, pp. 73-98. <sup>xvii</sup>

Juan Linz and Alfred Stepan, *Problems of Democratic Transition and Consolidation* (Baltimore: The Johns Hopkins University Press, 1996), p. 5. <sup>xviii</sup>

Benjamin I. Page, *Who Deliberates?* (Chicago: The University of Chicago Press, 1996), p. 1. <sup>xix</sup>

Ibid., p. s. <sup>xx</sup>

Mowlana Hamid, *Global Communication in Transition* (London: Sage Publications, 1996), pp. 71-89. <sup>xxi</sup>

دان كاسبي ويحيئيل ليمور، "الاتصال الجماهيري" 3 (8) (تل أبيب: مطبعة جامعة إسرائيل المفتوحة، 1996)، ص 78 (بالعبرية). <sup>xxii</sup>

دان كاسبي ويحيئيل ليمور، "الوسطاء: وسائل الإعلام الجماهيري في إسرائيل 1984 - 1990" (تل أبيب: عام عوفيد، 1992) (بالعبرية). <sup>xxiii</sup>

Edward S. Herman & Noam Chomsky, *Manufacturing Consent: The Political Economy of the Mass Media* (New York: Pantheon Books, 1988), p. 298. <sup>xxiv</sup>

غيرت الصحيفة خطها السياسي ودعمت م. ت. ف. بعد انهيار المبادرة الدبلوماسية الأردنية - الفلسطينية واتفاق حسين - عرفات سنة 1986. <sup>xxv</sup>

ربى الحصري وعلي الخليلي وبسام الصالحي، "الصحافة الفلسطينية بين الحاضر والمستقبل" (رام الله: مواطن، 1993)، ص 17 - 19. <sup>xxvi</sup>

المصدر نفسه، ص 38. <sup>xxvii</sup>

Randa S. Zaharna, "A Perspective on Communication in Palestinian Society," *Palestine-Israel Journal* 3(3-4), Summer-Autumn 1996, pp. 124-128. <sup>xxviii</sup>

بشأن تأييد اتفاق أوسلو في صفوف السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، أنظر: استطلاعات الرأي التي أجراها مركز البحوث والدراسات الفلسطينية في جامعة النجاح في نابلس. <sup>xxix</sup>

"الصحافي"، نشرة يصدرها مركز تدريب الصحافيين في جامعة بير زيت، نيسان / أبريل 1997، ص 9. <sup>xxx</sup>

Rex Brynen, "The Neopatrimonial Dimensions of Palestinian Politics," *Journal of Palestine Studies*, Vol. XXV, No. 1 (Autumn 1995), pp. 23-36. <sup>xxxi</sup>

Khalil Shikaki, "The Peace Process, National Reconstruction and the Transition to Democracy in Palestine," *Journal of Palestine Studies*, Vol. XXV, No. 2 (Winter 1996), pp. 5-20. <sup>xxxii</sup>

Graham Usher, *Palestine in Crisis* (London: Pluto Press, 1995), pp. 61-77. <sup>xxxiii</sup>

Ziad Abu-Amr, "Report from Palestine," *Journal of Palestine Studies*, Vol. XXIV, No. 2 (Winter 1995), pp. 40-47. <sup>xxxiv</sup>

Robert Dahl, *Democracy and its Critics* (New Haven: Yale University Press, 1989), pp. 163-175. <sup>xxxv</sup>

<sup>xxxvi</sup> مقابلة مع داود كُتّاب. أنظر: "هآرتس"، 1996/2/2.

<sup>xxxvii</sup> هذه ظاهرة واسعة الانتشار للغاية في العالم العربي.

<sup>xxxviii</sup> Reporters Sans Frontiers, December 1995.

<sup>xxxix</sup> من مقابلة مع المتوكل طه، مدير وزارة الإعلام الفلسطينية. أنظر الحاشية رقم 30.

<sup>xl</sup> خالد عميرة، "وثيقة لمجموعة حقوق الإنسان الفلسطينية"، القدس الشرقية.

<sup>xli</sup> للمزيد من التفصيلات، أنظر:

*Palestine Report*, published by Jerusalem Media and Communication Centre, 20 December, 1996.

<sup>xlii</sup> النسخة الأصلية من الأمر، Internews، القدس الشرقية.

<sup>xliii</sup> "الرسالة"، 1998/2/26.

<sup>xliv</sup> "القدس"، 1998/2/10.

<sup>xlvi</sup> "الرسالة"، 1998/2/26.

<sup>xlii</sup> مأسس اتفاق واي بلانتيشن هذه المسؤولية من خلال تحميله السلطة الفلسطينية مسؤولية

تقليص التحريض ضد إسرائيل في الصحافة الفلسطينية.

<sup>xlvii</sup> للمزيد من المعلومات، أنظر:

*The Palestinian National Authority (PNA) in a year 1994-1995* (Amman: Middle East Studies Center, 1996), pp. 74-109.

<sup>xlviii</sup> المادة 37، البند 6، من قانون المطبوعات الفلسطيني.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: [majallat@palestine-studies.org](mailto:majallat@palestine-studies.org)  
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:  
<http://www.palestine-studies.org/ar/mdf>